



فتاة يمنية تحمل الماء © رويترز/ خالد عبد الله

إذا توفرت الإرادة

معالجة الأزمة الإنسانية في اليمن

يواجه الشعب اليمني أزمة إنسانية تزداد كل يوم سوءاً، ومع ذلك، فبدلاً من توفير مستويات مناسبة من المساعدات التي تمس حاجة الناس إليها، لا يزال العديد من المانحين يختلقون الذرائع لعدم تقديم المساعدات. هؤلاء، عليهم، بدلاً من فرض مقاييس سياسية، دائمة التغيير، أن يعالجوا الأزمات التي وصلت إلى مستويات الطوارئ في انعدام الأمن الغذائي، وندرة المياه، ونقص الوقود، وأن يظهروا التزاماً بدفع التنمية على المدى الطويل. لا مندوحة عن تبني مقاربة متكاملة تركز على الاحتياجات الإنسانية العادلة، وكذلك على الحلول المثمرة المستدامة، دونما إبطاء. وعلى المجتمع الدولي أن ينتهز فرصة اجتماع أصدقاء اليمن القادم، لإحداث فرق في حياة الملايين من اليمنيين العاديين.



OXFAM

www.oxfam.org

١ مقدمة

يعاني عشرة ملايين يمني من انعدام الأمن الغذائي، أي ضعف تقديرات ٢٠٠٩^١ وحسب تقديرات الأمم المتحدة، فإن ٢٦٧,٠٠٠ طفل دون الخامسة معرضون لخطر الوفاة جراء سوء التغذية.^٢ كذلك نزح قرابة النصف مليون إنسان نتيجة النزاعات. وعلى الرغم من عدم استطاعة منظمة أوكسفام التأكد من تلك الأرقام، فالأمر الذي لا يرقى إليه شك هو أن اليمن تواجه أزمة إنسانية خطيرة. ولقد ظل الاهتمام الدولي باليمن منصباً على التطورات السياسية على المدى القصير وعلى الوضع الأمني.^٣ ولكن الوضع تغير كثيراً عما كان عليه العام الماضي، عندما علق العديد من المانحين مساعداتهم.^٤ وقد كانت استقالة على عبد الله صالح وانتخاب حكومة وحدة وطنية انتقالية لحظات الفارقة في التحول السياسي الذي ساندته مجلس التعاون الخليجي. ولكن، بينما كانت تلك التطورات تغير في المشهد السياسي، كانت الأزمة الإنسانية تزداد عمقا. وإذا فشلنا في التحرك الآن، فستعرض حياة المزيد من البشر للمخاطر، وتزداد هوة الفقر في البلاد عمقا، بل قد تنقوض عملية التحول السياسي برمتها.

إن التحول السياسي المتمسك بالاستقرار والاشتمال على كافة أطراف المجتمع اليمني، لا غنى عنه للمستقبل الاقتصادي لليمن،^٥ ولكن ينبغي ألا يربط المانحون تدفق المساعدات الإنسانية بالوفاء بمعايير سياسية معينة، أو بالتعامل مع اعتبارات أمنية ضيقة. ينبغي على المجتمع الدولي أن ينتهج مقاربة ذات شقين، تزاوج بين المساعدات الإنسانية الفورية وبين برامج التنمية طويلة الأجل لبناء القدرة على الصمود. فمن شأن مقاربة متكاملة، تركز على الحلول المستدامة المثمرة، أن توفر أكبر الفرص لكسر الدائرة الجهنمية لانعدام الأمن الغذائي، والفقر، والعنف في اليمن.

ويأتي اجتماع أصدقاء اليمن على المستوى الوزاري في الرياض، ليقدم للمانحين فرصة حاسمة، ليتحلوا فيها بالحزم والابتكار والكرم، إن هم أرادوا كسر دائرة الجوع والفقر في اليمن.

توصيات

● **المانحون وأصدقاء اليمن** يجب أن يتخذوا خطوات فورية ومنسقة لمعالجة احتياجات الأمن الغذائي لملايين من العائلات اليمنية. ويجب ألا يربطوا تقديم المساعدات المنقذة للحياة بتحقيق الاستقرار السياسي أو الوفاء بالاعتبارات الأمنية. وبإمكانهم تحقيق ذلك عن طريق:

- ضمان تلقي خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن للتمويل اللازم، وأن تعكس المراجعة نصف السنوية لها الحجم الحقيقي للأزمة وطبيعتها.
- زيادة حجم تمويل برامج شبكات الأمان الاجتماعي، بما في ذلك التحويلات النقدية.

• **أصدقاء اليمن** يجب أن يتحلوا بالريادة والرؤية، فيقدموا تمويلاً محددًا، طويل الأجل، يستجيب، لا للأزمة المباشرة فقط، بل ويعزز التعافي المبكر، ويبيّن القدرة على الصمود، ويحسن القدرات المحلية.

• **دول مجلس التعاون الخليجي** يجب أن تشارك على مستوى استراتيجي، لضمان ألا تقوض الأزمة الإنسانية المتصاعدة التحول السياسي، وذلك بتمويل آليات مساعدة شفافة وقابلة للمحاسبة، مثل خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن، المتعددة الأطراف، وزيادة حجم برامج شبكات الأمان الاجتماعي.

• **حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية باليمن** ينبغي أن:

○ تعطي أولوية لبناء قدرات برامج شبكات الأمان الاجتماعي، وذلك بالعمل مع الآخرين لتعزيز أنظمة التحقق والمساءلة الخاصة بصندوق الرفاه الاجتماعي وغير من شبكات أمان اجتماعي.

○ تراجع إستراتيجية الأمن الغذائي الوطنية وتضمن تغطيتها لكل الفئات، وتمثيلهم فيها وقابليتها للتطبيق. وينبغي أن تشمل تلك الاستراتيجية على اعتراف صريح بدور المرأة كمنتجة للغذاء.

○ تضاعف جهودها للتوصل إلى حلول سياسية للنزاعات الدائرة في البلاد.

• **كل أطراف النزاع** ينبغي أن تضمن اتخاذ التدابير اللازمة لحماية السكان المدنيين من آثار النزاع الجاري، وضمان نفاذ المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها.

• **المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة** ينبغي أن تنسق فيما بينها، بشكل أكثر فاعلية، وتقتسم الممارسات الجيدة ونماذج العمل المناسبة لليمن، استناداً إلى التجارب الناجحة في اليمن وفي السياقات المشابهة. ورغم تحديات الأعراف الثقافية المقيدة، يتعين على الفاعلين الإنسانيين أن يتوصلوا إلى سبل مبتكرة لإشراك المرأة في مراحل التقييم، وتطوير البرامج، والمراقبة.

• **برنامج الأغذية العالمي** ينبغي أن يزيد حجم برامج التحويلات النقدية، ويضمن توجيه أية مساعدات غذائية، وتوزيعها، على نحو يقلص احتمالات إحداث الاضطراب في الأسواق المحلية، إلى أقل حد ممكن، ويحافظ على نظام التجارة المحلي.

٢ أزمة تتكشف

أحدث البيانات حول انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، والتي أصدرها برنامج الأغذية العالمي، واليونيسيف، فضلاً عن تقارير نشاط منظمة أوكسفام في المجتمعات الريفية اليمانية، ترسم جميعاً صورة قاتمة للأوضاع. أربعة وأربعون بالمائة من اليمنيين غير آمنين غذائياً، والنساء على وجه الخصوص، تواجهن خطراً أكبر، لأنهن آخر وأقل من يأكلن في العادة، فضلاً عن محدودية فرصهن الاقتصادية. معدلات سوء التغذية الحاد، والتي وصلت العام الماضي إلى ٣٠ بالمائة في بعض المناطق، مرشحة للارتفاع بشكل ملحوظ، إذا ما لم تُتخذ تدابير وقائية^٦. هذا فضلاً عن أن النزاعات الجارية في شمال

البلاد وجنوبها، أجبرت ٥٠٠,٠٠٠ رجل وامرأة وطفل على النزوح عن منازلهم، مما زادهم ضعفاً، وساهم في زيادة انعدام الأمن الغذائي في المجتمعات المستقبلية.

لقد استفد اليمنيون آلياتهم في التأقلم، حتى أن ٢٥ بالمائة من السكان استدانوا لإطعام أسرهم.^٧ وقد أدى طول أمد النزوح والنزاع في المحافظات الشمالية إلى تدمير أو فقد المعدات الزراعية، والمواشي، والمحاصيل. وقد توصل تقييم منظمة أوكسفام للأوضاع في محافظة الحديدة الغربية، منذ يوليو/ تموز ٢٠١١، إلى أن الناس حينها كانوا على شفا الهاوية بالفعل، إذ كانوا قد بدأوا الاعتماد على استراتيجيات تأقلم سلبية، من قبيل الاستغناء عن الوجبات، أو بيع الأصول، أو إخراج الأبناء من المدارس إلى العمل.^٨ كذلك فمن شأن زيادة عدد الزيجات المبكرة أن تحكم على جيل آخر من الفتيات باعتلال الصحة والنتائج الاجتماعية الوخيمة؛ حيث تلجأ العائلات إلى تزويج الفتيات صغاراً للتخفيف من أعباء الأزمة.^٩

تندفق المساعدات الإنسانية إلى اليمن ببطء، ولكن لا تزال هناك فجوة كبيرة بين المتاح والمطلوب.^{١٠} فعلى الرغم من خطة الاستجابة الإنسانية باليمن ٢٠١٢، ونداء الأمم المتحدة الموحد للمانحين، والذي يبلغ حالياً ٤٤٧ مليون دولار (نحو ضعف نداء ٢٠١١)،^{١١} لم يلتزم المانحون، حتى الآن، سوى بتقديم ٤٣ بالمائة من هذا المبلغ، ويتوقع أن ترتفع احتياجات التمويل نتيجة المراجعة نصف السنوية.^{١٢}

تجدر الإشارة إلى أن كندا، وألمانيا، واليابان قد زادت من مساعداتها الإنسانية لليمن بشكل كبير منذ العام الماضي، كما رفعت المفوضية الأوروبية من حجم مساعداتها. كذلك تم تقديم تمويل إضافي وتبرعات عينية خارج النداء الموحد.^{١٣} ورغم أن تلك إشارات محمودة، فهناك عدد من المانحين لم يسهم بعد بنصيبه العادل. ونتيجة لذلك، فإن حجم المساعدات المتوفرة حتى الآن لا يكفي للتعامل مع حجم المشاكل التي تواجهها اليمن، مما يعرض حياة الناس هناك وأرزاقهم للخطر.

٣ كفانا أعداءاً

برر المانحون ترددهم في الاستجابة بسرعة وبالحجم المطلوب، بالأوضاع الأمنية، واستمرار عدم الاستقرار السياسي في البلاد، والتشكك في إمكانية تقديم المساعدات بشكل فعال. وقد ذهب الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية بمجلس التعاون الخليجي، عبد العزيز العويشق، مؤخراً، إلى أن "جهود المساعدات توقفت على استعادة الاستقرار على المستويين الأمني والاقتصادي."^{١٤} على أن الخطوات التي تم اتخاذها بالفعل يجب أن تعني أن اليمن الآن أصبح في وضع أفضل مما كان عليه في أي وقت العام الماضي، بما يتيح اتخاذ خطوات ملموسة لتلقي المساعدات.

لقد نجم عن تصاعد النزاع، خاصة في محافظة أبين، وفي الجنوب، حالات نزوح إضافية، فضلاً عما تسبب فيه من زيادة انعدام الأمن الغذائي والافتقار إلى النفاذ للخدمات الأساسية. ولكن، على الرغم من صعوبة نفاذ الخدمات الإنسانية وتقديم المساعدات، فمن المهم للغاية أن تتم حماية هؤلاء السكان الذين يعانون ضعفاً شديداً، وأن تتم الاستجابة لاحتياجاتهم الإنسانية. فعلى الرغم من صعوبة المشاكل الأمنية، فقد أثبتت التجربة في اليمن، وفي مناطق أخرى ضربتها نزاعات، أن تلك المشاكل ليست بغير القابلة للتغلب عليها.

هناك قنوات قائمة يمكن استخدامها لتقديم المساعدات. فبرنامج تحويل الأموال الأخير لمنظمة أوكسفام، الذي وصل إلى ١٠٠,٠٠٠ إنسان في الحديدة، بالتوازي مع برنامج هيئة إنقاذ الطفولة في صعده، ونشاط برنامج الأغذية العالمي في الحجة وإب، تثبت جميعاً إمكانية التحرك السريع والفعال على نحوٍ يستجيب لاحتياجات ضعفاء النساء، والرجال، والأطفال، رغم الظروف العسيرة. كذلك يمكن تقديم المزيد من الدعم لبرامج حكومية مثل صندوق الرفاه الاجتماعي، والصندوق الاجتماعي للتنمية، والذين يدعمان ملايين السكان، وزيادة حجمهما أيضاً. ومع وجود قنوات تقديم مساعدات فعالة ولا تزال مفتوحة، يصبح التدليل على عدم قدرة اليمن على استيعاب المزيد من تمويل المساعدات محض خطأ.

٤ اقتناص اللحظة

أمام أصدقاء اليمن فرص حقيقية لإحداث فارق في اليمن، ولكن من الحاسم أن يتحركوا الآن. وذلك أن الحل الدائم للمشاكل التي يواجهها اليمن يتوقف على وجود عملية تحول سياسي ديمقراطية، ومفتوحة وتشمل الجميع. ولكن التحول السياسي وحده لن يعالج الاحتياجات الملحة للضعفاء في اليمن، وقد يهدد تصاعد الأزمة الإنسانية عملية التحول برمتها.^{١٥} فالتقدم الحقيقي يتطلب المزج بين التحرك الفوري لمعالجة الاحتياجات الإنسانية للمجتمعات الضعيفة، بالتوازي مع تدخلات أوسع تعالج الأنظمة والبنى التي تزيد من حدة الفقر وعدم المساواة في اليمن.

المساعدات النقدية

تناصر منظمة أوكسفام استخدام التحويلات النقدية في المناطق التي تتوفر في أسواقها السلع الغذائية، وهو ما تطبقه في برامجها. فتحويل الأموال لا يوفر فقط إمكانية معالجة انعدام الأمن الغذائي، بل يساهم في تمكين الفئات الضعيفة، بما يتيح لها من سيطرة أكبر على ميزانية الأسرة. وذلك أن تقديم النقود بدلاً من المساعدات العينية، يتيح للأسرة تحديد أولوياتها حسب احتياجاتها وأوجه أنفاقها الخاصة.^{١٦} كذلك تتزايد الأدلة التي تشي بأن التحويلات النقدية تتيح، بالتوازي مع التدخلات المتكاملة لتحسين موارد الرزق، المساعدة على انتشال الناس من الفقر، ودعم الاقتصادات المحلية، ودفع التنمية.^{١٧}

لقد جربت هيئة إنقاذ الطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة أوكسفام برامج التحويلات النقدية في المحافظات المضارة من النزاع والأزمة في جميع أنحاء اليمن. وقد نجحت تلك البرامج في الوصول إلى أهدافها وتقديم الاحتياجات الإنسانية التي كانت الحاجة إليها ماسة في المجتمعات الريفية في شتى أنحاء البلاد. وحققت منظمة أوكسفام معدلات تحويل بلغت ٩٧ بالمائة،^{١٨} ووصل برنامج الأغذية العالمي إلى ٩٦ بالمائة من السكان المستهدفين.^{١٩} تلك البرامج لم تؤد فقط إلى تحسين القدرة الشرائية للأسر الضعيفة، بل قدمت لنا دروساً قيمة حول التحقق من قوائم المتلقين، والمساءلة، وهو ما يمكن أن يفيد عند زيادة حجم استجابة الطوارئ في شتى أنحاء اليمن، فضلاً عن بناء قدرات صندوق الرفاه الاجتماعي حتى يستطيع تسلم المهمة من المانحين الدوليين على المدى الطويل.

التحويلات النقدية تتيح توفير الأمن الغذائي، والنفاد إلى المياه النظيفة والأمن، فضلاً عن نتائجها الاجتماعية بالنسبة للمرأة وأسرته. على أن ضمان أن تحقق التدخلات الرامية لتحسين نفاذ النساء إلى الموارد، تأثيراً إيجابياً على العلاقات بين الجنسين داخل الأسرة يتطلب تحليل نوع اجتماعي وتقييم للاحتياجات.^{٢٠} وقد اختارت منظمة أوكسفام استهداف الأسر التي تقوم عليها النساء، واستطاعت أن تضمن وصول ٤٠% من المبالغ إلى النساء. إن الثقافة التقليدية في اليمن تحد من قدرة المرأة على الحركة وظهرها في الأماكن العامة، خاصة في المناطق الريفية، ولكن يتعين على المانحين ووكالات المساعدات أن تسير على خطى النساء أنفسهن. "معظم النساء في أوضاع الأزمات تسعين بنشاط لكسب المال، رغم معرفتهن بالمخاطر التي قد يجلبها المال، ولكنهن تقبلن المخاطرة وتتعلمن التعامل معها."^{٢١} لذا، فإن إستراتيجية إشراك المرأة في كل المراحل أمر حيوي في تصميم البرامج الجيدة وفي إدارة آفاق التمكين.

والواقع أن الأدلة المستقاة من طائفة واسعة من السياقات قد أثبتت أن التحويلات النقدية وسيلة مجدية للوفاء بالاحتياجات العاجلة مع دعمها للتحوّل من الإغاثة إلى التعافي. ففي الصومال، أتاحت التحويلات النقدية الصغيرة للرعاة المضارين من الجفاف، أتاحت للأسر شراء الطعام، والمياه، والأدوات الصحية، وتسديد الديون. وساعد تسديد الديون على إعادة إحياء سوق الائتمان وشكل انطلاقة للاقتصاد المحلي.^{٢٢} هذا فضلاً عن أن برامج التحويلات النقدية تستطيع لعب دور مهم في دعم تحاشي النزاع وعملية السلام، وكلاهما ضروري لخلق بيئة مستقرة تتيح تجدد النمو والاستثمار في الدول الهشة.^{٢٣}

وقد أثبتت الشراكات المبتكرة مع شركات الهاتف المحمول وشركات توزيع الأغذية أنها من الخيارات الناجحة للحصول على دعم القطاع الخاص في الاتساع بحجم الاستجابة، من خلال شبكاتهم في المناطق الريفية وفي جميع أنحاء اليمن. وقد جرب برنامج شبكات الأمان من الجوع في توركانا بكينيا، وبنجاح، استخدام البطاقات الذكية لتوزيع المال على المستفيدين.^{٢٤} وهو ما مكّنه من الاتساع بالمساحة الجغرافية لمناطق التوزيع بالاعتماد على مقدمي خدمة الدفع والتجار المحليين. هذا فضلاً عن أن إشراك القطاع الخاص يفيد في تحفيز الاقتصاد المحلي ودفع التنمية على المدى الطويل.

على أن هناك مناطق لا يزال تقديم المساعدات الغذائية العينية فيها هو الخيار الأفضل، خاصة تلك التي شهدت نزوحاً بأعداد كبيرة. ويجب الاعتماد في التوزيع على الشركاء المحليين وشبكات التوزيع المحلية، حيثما أمكن، لتقليص إعاقة الأسواق المحلية والمساعدة على بناء الاقتصاد المحلي. ومن المهم أيضاً إرساء أنظمة متابعة لأسعار الغذاء، حتى يمكن التحرك في الوقت المناسب.

إحياء موارد الرزق وبناء القدرة على الصمود

المساعدات الإنسانية ليست سوى جزء واحد فقط من الحل. فاستجابة الطوارئ يجب أن تكملها تدابير لإحلال الاستقرار في البيئتين الاقتصادية والاجتماعية، وبناء القدرة على الصمود على مستوى الأسرة والمجتمع، على حد سواء. وهو ما يتطلب استثمارات طويلة الأجل ومحددة. ومن شأن الضخ المباشر للنقود أن يساعد على إعادة إطلاق الاقتصادات المحلية، ولكن تنمية سلسلة القيمة، ودعم المشروعات، وخلق الوظائف، كلها أمور ضرورية لبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات القادمة.

هناك عدد من برامج الحماية الاجتماعية المطبقة في اليمن بالفعل: صندوق الرفاه الاجتماعي، والصندوق الاجتماعي للتنمية، وبرنامج الأشغال العامة. يوفر صندوق الرفاه الاجتماعي شبكة أمان على المستوى الوطني تدعم مليون أسرة بالتحويلات النقدية الصغيرة ربع السنوية، بينما يطبق الصندوق الاجتماعي للتنمية برامج النقود مقابل العمل فيساعد بذلك مئات الآلاف من الفقراء في مختلف مناطق البلاد. يمكن تحسين تلك البرامج وزيادة حجمها حتى توفر شبكة أمان اجتماعي أساسية لمعظم العائلات الضعيفة. وتعمل منظمة أوكسفام مع صندوق الرفاه الاجتماعي في الحديدة لتحسين قابليته للمساءلة وشفافيته، وهو ما أمدا بدروس قيمة يمكن تطبيقها في جميع أنحاء البلاد.

هناك حاجة إلى مزيد من الإصلاحات لإتاحة التحول نحو استراتيجيات التنمية متوسطة الأجل وطويلة الأجل. ويجب أن يشتمل ذلك على: دعم المزارعين وغيرهم من صغار المنتجين، خاصة النساء، وضمان حقوق الأرض وحقوق المصادر الأخرى، والاستثمار في التعليم. ومع تحسن أداء المؤسسات اليمنية، ستستطيع برامج القروض الصغيرة القائمة على المجتمع أن توفر آليات مجدية لدعم الاقتصادات المحلية، ودفع المشروعات، وزيادة الاكتفاء الذاتي اقتصادياً. تلك البرامج، بما تيسره من تنوع لمصادر الدخل، تضيف طبقة أخرى من الحماية الاجتماعية، وتحسن من قدرة الصمود لدى الأسر والأفراد الضعفاء، والنشطين اقتصادياً في الوقت نفسه. في المستقبل، سوف تعمل منظمة أوكسفام مع المجتمعات المحلية لتسهيل إنشاء مجموعات مجتمعية، خاصة الجمعيات النسائية، حتى تكون قاطرات ممكنة للتمويل الصغير.

إستراتيجية الأمن الغذائي الوطنية، والتي تبنتها حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في اليمن، ولم يتم تطبيقها بعد، يمكن أن تمثل إطاراً للمعالجة الشاملة للجوع في اليمن. يتمثل هدف هذه الإستراتيجية، الطموح، في جعل ٩ من بين كل ١٠ يمينيين آمنين غذائياً خلال عشر سنوات. ويجب أن تتمثل أولى خطوات تطبيق تلك الخطة في التشاور مع المنظمات غير الحكومية المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وإشراكهم جميعاً. فباستطاعة هؤلاء إدخال تحسينات على الخطة تضمن الاعتماد على مدخلات كل الاطراف المعنية وشعورهم جميعاً بملكيته. ويجب أن تعترف مراجعة الإستراتيجية بالدور الحاسم للمرأة في الحد من انعدام الأمن الغذائي للأسرة، وتستغل هذا الدور؛ كما يجب أن تنظر أيضاً في سبل تمكين صغار المزارعين، بتوفير التدريب لهم على التقنيات الزراعية المبتكرة، وتقديم القروض للمدخلات الزراعية، وتوفير الدعم الفني.

٥ الخلاصة

أكثر من ١٠ ملايين رجل، وامرأة، وطفل في اليمن، كانت الأزمات في ٢٠١١ قد دفعتهم إلى الفقر أو زادت من ضعفهم، استنفدوا بالفعل معظم استراتيجياتهم في التأقلم. لذلك، فدعم المجتمعات طوال أزمة الغذاء لتتمكن من بناء قدرتها على الصمود أمر حاسم في كسر دائرة انعدام الأمن الغذائي، والفقر، والعنف. على أن مستقبل اليمن يتوقف على تقليص ضعف السكان وبناء القدرة على الصمود على المدى الطويل، وكسر دائرة الجوع، وتمكين الناس من استغلال قدراتهم. وتعد التحويلات النقدية من الآليات الرئيسية القادرة على تخفيف الجوع، ومعالجة سوء التغذية الذي يزداد تدهوراً في اليمن. يجب وضع برامج تكميلية تدفع موارد الرزق، والصحة، والتعليم، حتى يتمكن الناس من القيام بالخطوة التالية في انتشال أنفسهم من الفقر.

WFP News Release 14 March 2012. *Food Security Survey to Reveal Alarming Levels of Severe Hunger in Yemen.*¹

UN OCHA 8 May 2012, Yemen Humanitarian Bulletin²

US plans to step up aid to Yemen if conditions are met' *Washington Post* 21 February 2012³

البنك الدولي علق مساعداته وانسحب من اليمن في مارس/ آذار ٢٠١١.. تم رفع التعليق في ٢٣ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٢. كذلك علقت هولندا رسمياً مساعداتها التنموية لليمن في أبريل/ نيسان ٢٠١١، ثم رفعت التعليق في ٣ فبراير/ شباط ٢٠١٢. بلدان أخرى قامت بتأخير مدفوعاتها من المساعدات، بشكل غير رسمي، حتى استقالة صالح، ثم حتى إجراء الانتخابات الجديدة في ٢١ فبراير/ شباط ٢٠١٢.

Charles Shultz (2012), *Building a Better Yemen*, Carnegie Endowment for International Peace: Washington DC⁴

Yemen: Malnutrition data should shock' *IRIN* 27 December 2011⁵

WFP Comprehensive Food Security Survey Report (2012)⁶

Oxfam (2011) *Yemen: Fragile Lives in Hungry Times* Oxfam GB: Oxford⁷

Yemen: Unrest puts child marriage issue on the back burner' *IRIN* 22 December 2011⁸

UN Security Council Presidential Statement on Yemen' 29 March 2012 available at <http://ukun.fco.gov.uk/en/news/?view=PressS&id=747866582>⁹

تقدر الزيادة بنحو ٥٤ بالمائة أكثر من المبلغ المطلوب بناء على مراجعة نصف العام

.. اعتباراً من ١١ مايو/ أيار ٢٠١٢، حسب خدمة المراقبة المالية التابعة للأمم المتحدة

تبرعت المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، بمساعدات غذائية ومنتجات برولية.

Donor concern mounts ahead of Friends of Yemen meet' *AFP* 21 March 2012 available at <http://news.yahoo.com/donor-concern-mounts-ahead-friends-yemen-meet-173405629.html>¹⁰

Henk-Jan Brinkman and Cullen Hendrix (2010) *Food Insecurity and Conflict: Applying the WDR Framework* World Development Report 2011 Background Paper.¹¹

Oxfam International (2005) *Making the Case for Cash* (Oxfam GB: Oxford): 4¹²

DFID (2011) *Cash Transfers: Evidence paper* (DFID: London): 19¹³

Oxfam's Cash Transfer and Public Health Promotion Pilot Programme in Hodeidah Mid Term Review¹⁴

WFP Monitoring Reports¹⁵

Concern Worldwide and Oxfam GB (2011) *Walking the Talk: Cash transfers and gender dynamics* (Oxfam GB: Oxford): 24¹⁶

Paul Harvey and Sarah Bailey. *Cash transfer programming in emergencies*. Humanitarian Practice Network at ODI, London, 2011: 34¹⁷

UK Department for International Development. *Cash Transfer: Evidence paper*. (2011): 41¹⁸

UK Department for International Development. *Cash Transfer: Evidence paper*. (2011): 44¹⁹

Jane Beesley *The Hunger Safety Nets Programme* Oxfam GB: Oxford²⁰

كتب هذه الورقة أيجيل بالدوماس وكيلي جيلبرايد. تتقدم منظمة أوكسفام بالشكر إلى إد كيرنس، وأشلي كليمنتس، وولفجانج جريسمان لمساعدتهم في إنتاج هذه الورقة. تأتي هذه الورقة ضمن سلسلة من الأوراق التي تم إعدادها لتوفير الدراية اللازمة للنقاش العام حول قضايا التنمية والسياسات الإنسانية.

لمزيد من المعلومات حول القضايا المثارة في هذه الورقة يمكنكم مراسلة:

advocacy@oxfaminternational.org

هذا المطبوع محمي بموجب حقوق الملكية الفكرية، ولكن يمكن استخدام النص مجاناً لأغراض المناصرة، وتنظيم الحملات، والتعليم، والبحث، بشرط ذكر المصدر كاملاً. يطلب صاحب حقوق الملكية الفكرية أن يتم تسجيل كل استخدام معه، وذلك لأغراض تقييم التأثير. أي نسخ لغرض آخر، أو إعادة استخدام لهذا المطبوع، أو ترجمته أو الاقتباس منه، ينبغي الحصول

على إذن بها، وقد تفرض عليها رسوم. البريد الإلكتروني: publish@oxfam.org.uk

المعلومات الواردة في هذا المطبوع صحيحة وقت الدفع به إلى المطبعة.

Published by Oxfam GB for Oxfam International under
ISBN 978-1-78077-088-8 in May 2012. Oxfam GB, Oxfam House,
John Smith Drive, Cowley, Oxford, OX4 2JY, UK.

أوكسفام

أوكسفام اتحاد دولي يضم ١٧ منظمة تعمل معاً في 9٢ دولة، ضمن حركة عالمية لإحداث التغيير، وبناء مستقبل متحرر من ظلم الفقر:

أوكسفام أمريكا (www.oxfamamerica.org)

أوكسفام أستراليا (www.oxfam.org.au)

أوكسفام في بلجيكا (www.oxfamsol.be)

أوكسفام كندا (www.oxfam.ca)

أوكسفام فرنسا (www.oxfamfrance.org)

أوكسفام ألمانيا (www.oxfam.de)

أوكسفام بريطانيا (www.oxfam.org.uk)

أوكسفام هونغ كونج (www.oxfam.org.hk)

أوكسفام الهند (www.oxfamindia.org)

أوكسفام إنترمون (www.intermonoxfam.org)

أوكسفام أيرلندا (www.oxfamireland.org)

أوكسفام إيطاليا (www.oxfamitalia.org)

أوكسفام اليابان (www.oxfam.jp)

أوكسفام المكسيك (www.oxfammexico.org)

أوكسفام نيوزيلندا (www.oxfam.org.nz)

أوكسفام نوفيبي (www.oxfamnovib.nl)

أوكسفام كيبك (www.oxfam.qc.ca)

لمزيد من المعلومات يمكنكم مراسلة أي من تلك المنظمات، أو زيارة موقعنا www.oxfam.org؛ بريد إلكتروني: advocacy@oxfaminternational.org



OXFAM

www.oxfam.org